عزّزت قوات الاحتلال توغلها البري في لبنان بفرقة جديدة، وبطلبها إخلاء 60 كيلومتراً من الساحل اللبناني. وتزامن ذلك مع إعلانات اقتحام بلدات حدودية لبنانية، في مقابل تحول حيفا إلى جزء من أهداف حزب الله. ومع استمرار العدوان، رفض الأميركيون التدخل لإحياء التفاوض

إسرائيل توسّع الغزو براً وبحراً

الأميركيون يرفضون إحياء محادثات وقف النار

للحديث تتمة...

المتاهة الإسرائيلية

عثمان لحياني

ليست المعضلة فحسب أن بنيامين نتنياهو دخل متاهة غير متناهية لم يهتدِ إلى سبيل للخروج منها، بل في كون المجتمع الإسرائيلي يصدق نتنياهو وهو في متاهته السياسية والميدانية منذ عام عندما يعتقد فعلاً أن توسيع الجبهة إلى لبنان مثلاً يمكن أن يحقق الأمن في الشمال ويعيد المستوطنين إلى المدن المحتلة هناك. إنه يحر كل ذلك المجتمع الذي تشكل في ظلّ الماضي ويعيش على قلق المستقبل، إلى متاهة طويلة ومتعرجة. الواقع يقول عكس ذلك، والتطورات بعد كل الذي حدث، حتى باغتيال رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية والأمين العام لحزب الله حسن نصر الله وقيادات مهمة في المقاومة الفلسطينية واللبنانية، لا تعطي أي مؤشر إلى أن إسرائيل بصدد تحقيق هذا الهدف. ما هو واضح فعلياً أن عوامل التوتر والقلق واتساع نطاق المواجهة لا توفر أي فرصة لهؤلاء المستوطنين للعودة، بل إن مدن ما بعد الشمال نفسها، حيفا وعكا وبئر السبع، بدأت تفقد تدريجياً عوامل الأمان وقد تتوجه إلى مرحلة العطب الاقتصادي خصوصاً، من ذلك إعلان تسريح نصف عمال ميناء إيلات، وطلب إخلاء مصانع في حيفا. منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023، يحاول نتنياهو ترتيب الأوضاع على نحو يتيح له تحقيق منجز، أي منجز، يضعه في موقف جيد ويرفع معنوياته ومعنويات المجتمع الإسرائيلي. في كل مرة كان نتنياهو يعلن عن حزمة أهداف، تجرفها سريعاً الوقائع والأحداث، وتنسفها نسقية المقاومة في غزة وفي لبنان، والتي لم توفر له أي فرصة لذلك، وهي معنية بأن تخطط الأوراق وتعزز المآهات السياسية لنتنياهو وحكومته بمستوياتها السياسية والعسكرية، بحيث لا يتم ترتيب الأوضاع إلا وفق صفقة تبادل تضمن وقف إطلاق النار وتحقيق بعض الشروط التي تفرضها المقاومة. المتاهة الإسرائيلية الحالية التي يقودها نتنياهو هي جزء من المتاهة الطويلة التي لم يخرج منها المجتمع الإسرائيلي منذ أن تشكل في لحظة سطو على الأرض والتاريخ، لأن الأوضاع القلقة نفسها تتكرر دون انقطاع بالنسبة لإسرائيل، وتتكرر معها الأسئلة التي تطرح نفسها دائماً عن الوجود ومستقبل هذا الكيان ووضعه في المنطقة وطبيعة الصراع. وحتى الفترات التي بدا فيها نوع من الاستقرار بالنسبة لهذا المجتمع، لم تكن في الحقيقة سوى حيز من الهروب أو فاصلة فصلى أنتجها وضع ما، والخلاص من هذه المتاهة، الحالية على الأقل، والمخرج منها واضح وممكن، صفقة تبادل بخطوط جديدة... هناك حقيقة تسمى الاحتلال، تحتاج هي الأخرى إلى حقيقة تسمى المقاومة، لإنتاج حقيقة ثالثة وهي استعادة الحق الفلسطيني والعربي.

بيروت. **رينا الجمّال**
حيفا. **نايف زيداني**

وصل الاحتلال الإسرائيلي عدوانه على لبنان مع توسيع مداه خطوات من قبيل التضييق على البحر الجنوبي من الناقورة وحتى مجرى نهر الأولي، شمالي صيدا، فضلاً عن تكثيفه الغارات الجوية على مختلف المناطق الجنوبية والبقاعية والضاحية الجنوبية لبيروت. وبالتزامن، استمر الاحتلال في تعزيز قواته المتوغلة، بنقل فرقة هي الرابعة من نوعها بعد ثمانية أيام من بدء الغزو، إلى الحدود مع لبنان. أما حزب الله، فواصل استهدافه الصاروخي لمدينة حيفا، شمالي تل أبيب، لليوم الثاني على التوالي، أمس الثلاثاء، مطلقاً 105 صواريخ على الأقل، في مؤشر على شمول المدينة في دائرة أهدافه اليومية، وإطلاق صليات من الصواريخ باتجاهها. في المقابل، رفض الأميركيون الضغط على الإسرائيليين من أجل «إحياء محادثات وقف إطلاق النار بين إسرائيل وحزب الله»، بل اكتفوا بمحاولة «تقييد إسرائيل» لمنعها من توسيع عملياتها البرية في لبنان، وأيضاً الطلب منها عدم الهجوم على مطار بيروت أو الطرق المؤدية إليه. وجاء ذلك على وقع إعلان نائب الأمين العام لحزب الله، نعيم قاسم، أمس الثلاثاء، تأييده الحراك السياسي بقيادة رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري، بعنوانه الأساس وقف إطلاق النار في لبنان.

وأمس الثلاثاء، أعلن جيش الاحتلال رفع عدد فرقه المشاركة في الاجتياح البري للبنان إلى أربع فرق، بعد ضم أول فرقة احتياط إلى الفرق والألوية المقاتلة، وهي الفرقة 146. وجاءت هذه الخطوة بعد أسبوع واحد من بدء التوغل البري في 1 أكتوبر/تشرين الأول الحالي، مما يعني توسعاً تدريجياً حاصلاً في العدوان، وربما نحو عمق الأراضي اللبنانية لاحقاً، بذريعة تحقيق هدف الحرب وهو «إعادة سكان الشمال إلى منازلهم بأمان». وقال الجيش الإسرائيلي إن الوحدة الـ146 نفّذت عمليات موجهة ضد أهداف تابعة لحزب الله وبنيته التحتية في جنوب غرب لبنان (من الناقورة إلى صور).

والفرقة 146، وفق بيان لجيش الاحتلال، هي «فرقة الاحتياط الأولى التي تنخرط في القتال في جنوب لبنان في إطار حملة سهام الشمال، حيث تعمل القوات برفقة قوات مدفعية وقوات إضافية وذلك بهدف كشف بنى تحتية للعدو وتدميرها. وتضم الفرقة قوات اللواء 2 واللواء 205». وبدأ الاجتياح مع الفرقة 98، إحدى أبرز فرق النخبة، التي تضم عدة ألوية منها المظليون، والكوماندوز، ولواء 7 مدرّعات، قبل أن تنضم إليها في اليوم التالي الفرقة 36، ومن ألويتها لواء غولاني. وأول من أمس الاثنين، أعلن جيش الاحتلال، بدء قوات الفرقة 91 (فرقة الجليل) التي تضم لواء الاحتياط 3 ولواء الاحتياط 8 ولواء ناحال الشمالي 228، «عملية برية محدودة ومحددة الهدف في منطقة جنوب لبنان... وفي المقابل تواصل قوات اللواء 769 الأعمال الدفاعية على الحدود». وبإعلان انضمام الفرقة 146 إلى الحملة على لبنان، ارتفع عدد الفرق المشاركة في العدوان البري، إلى أربع فرق عسكرية في غضون أسبوع واحد، تضم 11 لواء في الجيش، منها 6 ألوية احتياط. وكان جيش الاحتلال قد أعلن تصنيف عدة مستوطنات في الجليل الغربي منطقة عسكرية مغلقة، ومنها رأس الناقورة وشلومي وحانيتا وأدميت وعرب العرامشة. وتزامن ذلك، مع دعوة جيش الاحتلال، مساء الاثنين «المستجمين والموجودين على شاطئ البحر وكل من يستعمل القوارب للصيد أو لأي استعمال آخر من خط نهر الأولي جنوباً»، إلى عدم الانتشار فيها «حيث سيعمل جيش الدفاع في الوقت القريب في المنطقة البحرية ضد أنشطة حزب الله»، وفق إعلان الاحتلال.

الضاحية الجنوبية لبيروت، 7 أكتوبر 2024 (حسين بيضون)

والمنطقة المعنية تمتد من الحدود اللبنانية مع فلسطين المحتلة، إلى نهر الأولي، شمالي صيدا، وهي بطول نحو 60 كيلومتراً. مع العلم أن نهر الأولي يبعد شمالي نهر الليطاني، نحو 30 كيلومتراً، وجنوبي بيروت بنحو 40 كيلومتراً. ودفع الإعلان الإسرائيلي، الأول من نوعه في العدوان الحالي بما يتعلق بإخلاء البحر اللبناني، إلى التساؤل حول أسبابه، خصوصاً أن بعض التقارير تطرقت إلى احتمال إجراء عمليات إنزال على طول الساحل اللبناني الممتد من الناقورة إلى الأخيرة إلى تكثيف الغارات الجوية على القرى المتاخمة للساحل اللبناني، من الجنوب باتجاه مشارف نهر الأولي، في غضون ذلك، أوعز قائد المنطقة الشمالية في جيش الاحتلال الإسرائيلي، اللواء أوري غوردين، في لقاء مع رؤساء سلطات محلية في المنطقة الشمالية، بالاستعداد لعودة السكان في غضون بضعة أسابيع، في ظل ما اعتبره «إنجازات» الجيش في جنوب لبنان. واستعرض غوردين، مساء الاثنين، صورة الوضع الأمني، معتبراً أنه تم التخلص من بعض التهديدات التي أحاطت بالمستوطنات، إثر الضربات التي تلقّاها حزب الله في الأسابيع الأخيرة، ولا سيما منذ بدء العملية البرية. واقترح الاستعداد، على سبيل المثال، على مستوى عودة جهاز التربية والتعليم في غضون أسبوع.

في الأثناء، استمرت الغارات الإسرائيلية المكثفة على الجنوب اللبناني وعلى البقاع شرقي لبنان، وعلى الضاحية الجنوبية لبيروت. وأصدر الاحتلال إنذارات إخلاء جديدة لسكان الضاحية، مساء الاثنين، في مشهدية تتكرر كل ليلة منذ بدء التوغل البري في 1 أكتوبر الحالي، فيما أضحت المنطقة شبه خالية من سكانها الذين نزحوا منها.

بدوره، واصل حزب الله استهداف حيفا، موسعاً دائرة استهدافاته للعمق الإسرائيلي، وبصليات كبيرة من الصواريخ، إذ أعلن جيش الاحتلال أن نحو 105 صواريخ أطلقت على المدينة، على دفعتين بوقت متقارب زمنياً، بلغ الـ4 دقائق. وشملت الدفعة الأولى إطلاق 85 صاروخاً، وتلتها دفعة أخرى من 20 صاروخاً. وأعلنت الشرطة الإسرائيلية أنه تم تسجيل 150 موقعاً لسقوط صواريخ وشظاياها في حيفا، بينما ذكر الإسعاف الإسرائيلي أنه «نقلنا 12 مصاباً جراء القصف الأخير من لبنان إلى حيفا». وأفاد شهود عيان بسقوط صواريخ في منطقة الكريوت (مقر وزارة الأمن) الواقعة شمال شرقي حيفا، في القصف الأكبر في تاريخ حيفا، وفقاً للإعلام الإسرائيلي. وكان حزب الله، قد أعلن ليل الاثنين - الثلاثاء، إطلاق رشقة صاروخية على قاعدة غليلوت التابعة لوحدة الاستخبارات العسكرية 8200 في ضواحي تل أبيب، في حين ذكر الجيش أنه رصد إطلاق نحو خمسة صواريخ من لبنان باتجاه تل أبيب ومناطق في الوسط اعترض بعضها وسقطت البقية في مناطق مفتوحة. كما أعلن الجيش الإسرائيلي في بيان آخر، أنه «قتلنا سهيل حسين حسيني رئيس منظومة الأركان بحزب الله»، في غارة استهدفت الضاحية، مساء أول من أمس الاثنين.

وفي وقت استمرت فيه المواجهات المباشرة بين جيش الاحتلال وحزب الله، نقل موقع صحيفة يديعوت أحرونوت العبرية، عن ضباط إسرائيليين قولهم إنه «استخدمنا مائة طن من المتفجرات خلال الأيام الأخيرة لتدمير قدرات حزب الله العسكرية قرب الحدود»، فيما أعلن الحزب تصديه لمحاولة توغل للقوات الإسرائيلية «من خلف موقع القوات الدولية في الطيونة (قرب الناقورة لجهة القطاع الغربي على البحر)». أما وزير الطاقة الإسرائيلي إيلي كوهين، فذكر أن «جنودنا احتلوا منطقة مارون الراس ودمروا منازل أطلق منها حزب الله صواريخ باتجاه إسرائيل».

من جهته، رجّح وزير الأمن الإسرائيلي، يوآف غالانت، أمس الثلاثاء، أنه تمّ اغتيال رئيس المجلس التنفيذي لحزب الله، هاشم صفي الدين، والذي كان قد استُهدف بسلسلة غارات إسرائيلية على الضاحية بيروت الجنوبية، ليل 3-2 أكتوبر الحالي. وادعى غالانت خلال إجرائه تقييماً للوضع في الشمال أن حزب الله بات «متهالكاً ومكسوراً وبلا قدرات نارية كبيرة». وذكر أن «حزب الله منظمة بلا قائد، إذ تم القضاء على الأمين العام لحزب الله حسن) نصر الله، ويبدو كذلك أنه تم القضاء على بديله أيضاً (يقصد صفي الدين)، وهذا الشيء له تأثير كبير على كل ما يحدث».

في غضون ذلك، قال مسؤولون أميركيون لشبكة «سي أن أن»، أمس الثلاثاء، إن الولايات المتحدة لا تسعى حالياً إلى إجراء محادثات وقف إطلاق النار بين إسرائيل وحزب الله. وأضاف المسؤولون، الذين لم تكشف الشبكة الأميركية عن هوياتهم، أن إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن تخشى تحوّل وعد إسرائيل بعملية محدودة في لبنان إلى صراع واسع طويل الأمد. ويحسب المسؤولين، لا تحاول الولايات المتحدة بشكل نشط إحياء الاتفاق، وإنما تعمل على تقييد العمليات الإسرائيلية في لبنان وضد إيران بدلاً من وقف الأعمال العدائية. وكما حدث في غزة، قال المسؤولون الأميركيون إن إسرائيل كانت تخطط في البداية لشنّ هجوم بري أكبر حجماً على لبنان قبل أن تقنعها الولايات المتحدة بتقليص حجمه.

من جهته، حضّ المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية ماثيو ميلر، في مؤتمر صحافي مساء الاثنين، إسرائيل على عدم شنّ أي هجوم على مطار بيروت أو الطرق المؤدية إليه، معتبراً أنه «من الأهمية بمكان ليس فقط أن يبقى المطار مفتوحاً، بل أن تظل الطرق المؤدية إليه مفتوحة أيضاً». في السياق، قال وزير الأشغال العامة والنقل علي حمية لوكالة فرانس برس، أمس الثلاثاء، إن السلطات تلقت خلال اتصالاتها الدولية «تطمينات» لناحية عدم استهداف إسرائيل لمطار بيروت، لكنها لا ترقى إلى «ضمانات». ونفى حمية الاتهامات الإسرائيلية باستخدام المطار والمعابر الحدودية لإدخال السلاح إلى حزب الله.

وفي إطالة هي الثانية له بعد الأولى في 30 سبتمبر/أيلول الماضي، أعلن نائب الأمين العام لحزب الله نعيم قاسم، أمس الثلاثاء، تأييد الحراك السياسي الذي يقوم به رئيس مجلس النواب نبيه بري، بعنوانه الأساس وقف إطلاق النار في لبنان، مطمئناً بأن إمكانات الحزب «بخير». وقال قاسم في كلمة مصوّرة بالذكرى السنوية الأولى لبدء الحرب على جبهة لبنان، في 8 أكتوبر/ تشرين الأول 2023: «بعد أن يترسخ موضوع وقف إطلاق النار، وتستطيع الدبلوماسية أن تصل إليه، كل التفاصيل الأخرى تناقش وتتخذ فيها القرارات بالتعاون، لا تستعجلوا على تفاصيل والمهدأ لم ينته بعد»، مشدداً على أنه «قبل وقف إطلاق النار، أي نقاش آخر لا محل له بالنسبة إلينا». وأكد قاسم أنه «تخطينا الضربات الموجعة التي أصابتنا، وتم تأمين بدائل في كل المواقع من دون استثناء، ليس لدينا موقع شاغر، وحزب الله يعمل بكامل جهوزيته وانتظامه»، مضيفاً: «سننتج انتخاب الأمين العام وفق الآليات التنظيمية، وسنعلن ذلك في حينه». وتعهّد بمواصلة القتال ضد الاحتلال.

إجلاء الأتراك اليوم

أعلنت وزارة الخارجية التركية، أمس الثلاثاء، أن أنقرة ستقوم بإجلاء نحو ألفي مواطن تركي من لبنان عن طريق البحر، اليوم الأربعاء. وأضافت الوزارة في بيان، أن سفينتين تابعتين للبحرية التركية غادرتا ميناء في مقاطعة مرسين في جنوب تركيا متوجهتين إلى بيروت. ويُقدّر عدد المواطنين الأتراك المسجلين في القنصلية التركية في لبنان بحوالى 14 ألفاً. وقال مسؤولون أتراك إنهم وضعوا خطط طوارئ لإجلاء مواطنيهم من لبنان بسبب تدهور الوضع الأمني في البلاد. والأسبوع الماضي، كشفت الخارجية التركية أن مواطني 20 دولة أخرى سيغادرون لبنان عبر تركيا.

■ تقرير

جسر جوي قطري إلى بيروت

دشّنت وزيرة الدولة للتعاون الدولي في الخارجية القطرية لولوة الخاطر، أمس الثلاثاء، جسراً جوياً بين الدوحة وبيروت، في سياق الدعم القطري للبنانيين في مواجهة العدوان الإسرائيلي

أطلقت دولة قطر، أمس الثلاثاء، جسراً جوياً من الدوحة إلى بيروت، حيث ستصل تباعاً طائرات محمّلة بأطنان من المساعدات الطبية والإغاثية والغذائية، في إطار دعم لبنان والشعب اللبناني والنازحين الذين تجاوز عددهم مليوناً و200 ألف نازح من جراء العدوان الإسرائيلي الموسّع على الأراضي اللبنانية. وقالت وزيرة الدولة للتعاون الدولي في الخارجية القطرية لولوة الخاطر، التي وصلت إلى بيروت أمس: «أطلقنا الجسر الجوي من الدوحة إلى بيروت الذي سيستمرّ، ونتوقع خلال الشهر الحالي إرسال 10 طائرات سي 17 محمّلة بالمواد الطبية، وكذلك مواد الإيواء والمواد الغذائية».

وفي مؤتمر صحافي مشترك مع منسّق لجنة الطوارئ في الحكومة اللبنانية، وزير البيئة ناصر ياسين، ووزير الصحة فراس الأبيض، قالت الخاطر إنها «جاءت من دولة قطر مُحمّلة برسالة تضامن ومحبّة للبنان ولشعب لبنان الشقيق»، مشيرةً إلى أن «العدوان الوحشي طاول لبنان ومدنييه والبنى التحتية، وحتى المستشفيات، فكما علمت من وزير الصحة، فقد استُهدف 13 مستشفى، وسقط 125 شهيداً من الطواقم الطبية، ولو حدث ذلك في أي مكان آخر في العالم لوجدنا المجتمع الدولي ينتفض ليوقف مثل هذه المجزرة، لكن للأسف نرى هذا التقاعس، كما رأينا مثل هذا التقاعس في غزة من قبل، وبعدم إيقاف العدوان على الضفة». وأضافت الوزيرة القطرية: «لولا التقاعس لما تجرّأ الاحتلال الإسرائيلي على توسعة رقعة الصراع والقيام بهذه الاعتداءات على دولة ذات سيادة، ونحن نؤكد وقوفنا إلى جانب لبنان حكومة وشعباً ومؤسسات وطنية، وعلى رأسها وزارة الصحة التي تقوم بدور بطولي، وكذلك الطواقم الصحية، ولا يُخفى عليكم أن دولة قطر كانت ولا تزال داعمة للقوات المسلحة اللبنانية، هذه المظلّة الوطنية التي تجمع كلّ اللبنانيين». وتابعت: «يبدو أنّ الاحتلال الإسرائيلي يعيش وهماً بأنه يستطيع تفريق الصفوف العربية أو الصف اللبناني، وهو في ذلك واهمٌ، هناك وحدة في الصف والموقف العربي تجاه هذا العدوان، الذي هو ضد كل الأعراف والشرائع الدولية، وضد القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وقرارات مجلس الأمن، وبكل المعايير والاعتبارات، سواء القانونية أو الإنسانية، فهذا أمرٌ مدانٌ ومستنكرٌ جملةً وتفصيلاً، ولا يمكن تبريره تحت أي بند، أما ادعاءات الاحتلال بأنه يستهدف ربما طيفاً بعينه أو مناطق بعينها، فقد أثبتت التجربة العملية أنّ هذا الكلام غير دقيق، حيث إنّ أغلب الضحايا هم من المدنيين، والبنى التحتية مدنية». تبعاً لذلك، أكّدت الخاطر «استمرار دعم دولة قطر للبنان، وبدأنا بإطلاق الجسر

> لولوة الخاطر: نعمل وفق خطط متوسطة وبعيدة المدى

الخاطر في مطار بيروت، أمس (حسين بيضون)

ريتا...

الحدث

يعتزم الجيش الإسرائيلي اجتياح جباليا شمالي قطاع غزة، وتنفيذ عملية عسكرية فيها جوا وبرا، فيما اصدر اوامر إخلاء جديدة لسكان المدينة للتوجه جنوبا، وذلك على وقع معارك ضارية داخل المدينة ومخيمها، حيث استهدفت كتائب القسام، الجناح العسكري لحركة حماس، آليات الاحتلال المتوغلة. وفي الأثناء واصل الاحتلال ارتكاب مزيد من المجازر، وسط غياب اي مؤشرات على قرب وقف حرب الإبادة، وعودة الحديث عن ترتيبات لتوزيع المساعدات بإدارة جيش الاحتلال، وأخرى حول إدارة القطاع ما بعد الحرب

اجتياح جباليا

الاحتلال يدفع نحو إعادة التهجير شمالي غزة

القدس المحتلة، القاهرة، غزة
العربي الجديد

ترجمت إسرائيل توعُّد رئيس حكومتها بنيامين نتنياهو، أول من أمس، بـ«مواصلة القتال» بارتكاب جيشها 8 مجازر في 24 ساعة. وفي ظل الحديث عن ترتيبات في القطاع بما يتعلق بتوزيع المساعدات وتسليم المهمة للجيش الإسرائيلي، كانت معارك تدور بين المقاومة وجيش الاحتلال الذي توغل في عمق جباليا، وأعلن في بيان أمس، أنه «بصدد العمل بقوة في منطقة جباليا ويكرر دعوته للسكان بإخلاء المنطقة فوراً، والانتقال جنوباً». وأضاف أنه «في الفترة الزمنية القريبة ستعمل قوات الفرقة 162 في تلك المنطقة بقوة جواً وبراً»، ودعا «السكان للخروج من المنطقة والتحرك عبر شارع الترنس إلى شارع صلاح الدين فقط والانتقال جنوباً»، ما يعكس نية إسرائيل إعادة تهجير من تبقى من سكان الشمال. وفي السياق نقل موقع أكسيوس الأميركي، أمس، عن مسؤولين أميركيين، أن إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن أثارت خلال الأيام الأخيرة تساؤلات مع إسرائيل حول إصدار الجيش الإسرائيلي أمراً للمدنيين الفلسطينيين في شمالي غزة بالإخلاء جنوباً، مضيفين أنهم قلقون من أن يكون ذلك تحضيراً لحصار إسرائيلي على شمالي القطاع بما لا يمكّن الفلسطينيين الذين يغادرون من العودة. وقال مسؤولون أميركيون إن إدارة بايدن أبلغت الجانب الإسرائيلي أن مثل هذه الخطوة ستكون انتهاكاً للقانون الدولي والقوانين الأميركية، فيما أبلغوا بالمقابل بعدم نية إسرائيل تهجير الفلسطينيين بشكل دائم من شمالي قطاع غزة، أو فرض حصار على المنطقة، وأن هذه عملية مؤقتة للجيش. لكن المسؤولين الأميركيين قالوا للموقع، إنهم لا يعرفون ما إذا كانوا يصدقون الإسرائيليين، فيما قال أحدهم «إنهم يقولون لنا ما نريد أن نسمعه. المشكلة هي انعدام الثقة».

وبينما لا تزال مفاوضات وقف إطلاق النار متوقفة، وصل إلى القاهرة، مساء أول من أمس الاثنين، وفد من حركة حماس يترأسه خليل الحية نائب رئيس المكتب السياسي للحركة في قطاع غزة، للقاء وفد من حركة فتح، وللمشاركة في اجتماعات الفصائل الفلسطينية. وتهدف هذه الاجتماعات المرتقبة، برعاية مصرية، للتوصل لاتفاق ينهي الخلافات الداخلية الفلسطينية، والتوافق حول رؤية موحدة لإدارة مشتركة لقطاع غزة، لقطع الطريق أمام المحاولات الإسرائيلية لإعادة احتلال القطاع وتفريغ شماله من السكان. وكانت حكومة الاحتلال قد أعلنت أخيراً تعيين منسق خاص لها في قطاع غزة يحمل رتبة عميد في الجيش، ويدعى إلعاد غورين، إلا أن صحيفة هآرتس الإسرائيلية، توقعت أمس، أن تتعرض إسرائيل لكارثة كبيرة حال تولى الحكومة في الأراضي المحتلة في وزارة الأمن (غسان عليان) الذي بات يخضع بشكل مباشر لمسؤولية سموتريتش. ولفت بارئيل إلى أن كلاً من وزير الأمن الجيش الإسرائيلي مهمة إدارة توزيع المساعدات، لأن ذلك يساعد على تحقيق حلمهما بإعادة احتلال القطاع، وفرض الحكم العسكري عليه. ولفت بارئيل إلى أنه حسب الخطة التي يروّج لها سموتريتش وبن غفير فإن الطرف الذي سيتولى تنفيذ المهمة بشكل محدد هو منسق أنشطة الحكومة في الأراضي المحتلة في وزارة الأمن (غسان عليان) الذي بات يخضع بشكل مباشر لمسؤولية سموتريتش. ولفت بارئيل إلى أن كلاً من وزير الأمن والمجتمع الدولي، فضلاً عن أنه لا يضمن تقليص تأثير حركة حماس في ما يجري في القطاع. ولا مؤشرات في المنظور القريب على انتهاء الحرب، خصوصاً بعد أن قال نتنياهو في كلمة مسجلة، خلال إحياء ذكرى عملية السابع من أكتوبر، مساء أول من أمس في تل أبيب: «لقد حددنا أهداف الحرب، ونحن في طور تحقيقها: القضاء على حماس (في غزة)، إعادة كل الرهائن، أن هذا التطور يحمل في طياته إمكانية اندلاع مواجهة مع الولايات المتحدة يواف غالانت وقادة جيش الاحتلال وجهاز المخابرات الداخلية «الشاباك» يعارضون تولي الجيش إدارة توزيع المساعدات، الذين سيكونون عرضة لعمليات المقاومة. وحسب بارئيل فإن تنفيذ الخطة يعني تكبد خزانة دولة الاحتلال نفقات كبيرة، إذ إن كلفة شراء المساعدات الإنسانية ستبلغ 5,4 مليارات دولار في العام، بالإضافة إلى أن هذا التطور يحمل في طياته إمكانية الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، خلال تفقده الجيش الثاني الميداني في محافظة الإسماعيلية، شرقي البلاد، إنه «في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب (في غزة) لدينا خيار إقامة دولة فلسطينية، وعاصمتها القدس الشرقية، حتى ننهي بذلك، ونغلق، مرحلة من الصراع والكراهية بين الطرفين». وأضاف: «باسمي، وباسم كل الأشقاء في المنطقة العربية، أقول إن السلام سيفتح آفاقاً حقيقية للتعاون على مستوى الإقليم، لأن الحرب هي الاستثناء، والحالة العامة تتمثل في السلام والاستقرار والبناء والتنمية». وقال إن «الدولة المصرية بكل مؤسساتها، بما فيها القوات المسلحة، ليس لديها أجندة تجاه أي طرف في الصراع، وموقفها ثابت ولا يتغير من القضية الفلسطينية العادلة».

ميدانياً، قال مراسل «العربي الجديد»، إن شهداء وإصابات سقطوا بقصف إسرائيلي لمجموعة مواطنين في مشروع بيت لاهيا شمال قطاع غزة، فيما استشهد أربعة أشخاص، إلى جانب عدد من المصابين بقصف إسرائيلي، قرب دوار أبو شرخ، غربي مخيم جباليا. ولفت إلى أن جيش الاحتلال ألقى، أمس، مزيداً من المنشورات على أهالي مخيم جباليا، يطالبهم فيها بالنزوح جنوباً. وأعلن الاحتلال، الأحد الماضي، عملية عسكرية في جباليا، في توغل هو الثالث منذ بدء الحرب العام الماضي، فيما وجّهت وزارة الصحة بغزة، في بيان أمس، «النداء الأخير قبل توقف جميع المستشفيات عن تقديم الخدمات في محافظتي غزة والشمال نتيجة عدم توفر الوقود». وتدور في جباليا معارك ضارية، إذ أعلنت كتائب القسام، الذراع العسكرية لحركة حماس، في بيانات على «تليغرام»، أمس، استهداف عناصرها «دبابة صهيونية من نوع ميركافا 4 بعبوة شواظ قرب الحاووز التركي، غرب معسكر جباليا»، وتفجير «عبوة شديدة الانفجار في ناقلة جند صهيونية، قرب مقر مؤسسة بيتنا غرب معسكر جباليا»، و«الاشتباك مع قوة صهيونية خاصة، وإيقاع أفرادها بين قتيل وجريح في منطقة بلوك 2 بمعسكر جباليا». كذلك أعلنت «الإجهاز على أحد الجنود الصهاينة من المسافة صفر»، مضيفة أنه «فور وصول قوة الإنقاذ تم استهداف أفرادها بعبوة رعدية مضادة للأفراد، وإيقاعهم بين قتيل وجريح في منطقة التوام شمال غرب مدينة غزة». وفي السياق قال الجيش الإسرائيلي، في بيان أمس، إن «الرقيب من الكتيبة 17 في لواء البصالح نوعم إسرائيل عبدو، البالغ من العمر 20 عاماً، قتل في معركة بشمال غزة (أول من) أمس الاثنين»، مضيفاً أن جنديا آخر أصيب بجروح خطيرة.

من جهتها، أعلنت وزارة الصحة بقطاع غزة، أمس، ارتفاع حصيلة الإبادة التي ترتكبها إسرائيل إلى «41 ألفاً و965 شهيداً، و97 ألفاً و590 مصاباً» منذ 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023. وأضافت أنه «وصل إلى مستشفيات قطاع غزة 56 شهيداً و278 مصاباً، نتيجة 8 مجازر ارتكبها الاحتلال الإسرائيلي ضد العائلات الفلسطينية خلال الـ24 ساعة الماضية». وطاول القصف المدفعي والجوي، أمس، محيط مستشفى كمال عدوان في بلدة بيت لاهيا، شمالي القطاع، ووسط مدينة رفح وبلدات شرقي خانيونس جنوباً، ومخيم النصيرات، ومخيم المغازي، ومخيم البريج وسط القطاع، وفي محيط شارع 8 جنوبي مدينة غزة.

> السيسي: بعد انتهاء الحرب لدينا خيار إقامة دولة فلسطينية
>
> أقر الجيش الإسرائيلي بمقتل جندي في معارك شمالي القطاع

عمليات الإنقاذ عقب قصف إسرائيلي في مخيم البريج أمس (أحمد المغاضدة/الأناضول)

إرهاب نفسي

قالت المفوضة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالحق في الصحة تلالينغ موفوكينغ (الصورة)، إن ما يجري في قطاع غزة من هجمات وجرائم إسرائيلية يعد إرهاباً نفسياً وجزءاً من خطة إبادة جماعية. وحذّرت من أن مستوى القلق والصدمة لدى سكان القطاع وصل لمستويات غير طبيعية، إذ تدهورت إمكانية الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية والعلاج في غزة. وتابعت «إذا لم نتمكن من إيقاف سفوط القنابل اليوم، فعن اي مستقبل، وعن اي جيل نتحدث؟».

رصد

المستوطنون يقودون التهجير القسري في الضفة

يواصل الاحتلال اقتحاماته في الضفة الغربية المحتلة على وقع اعتقالات في صفوف الفلسطينيين، وتحقيقات ميدانية، وسط تكريس المستوطنين لسياسة التهجير القسري

رام الله ـ **جهاد بركات**

لم يختلف المشهد في الضفة الغربية المحتلة بعد عام من «طوفان الأقصى»، إذ واصل الاحتلال حملة الاعتقالات والاقتحامات في مناطق متفرقة فيها، على وقع استمرار هجمات المستوطنين، لتكريس سياسة التهجير القسري. فقد اقتحمت قوات من الجيش الإسرائيلي، صباح أمس الثلاثاء، تجمع عرب الملیحات شمال غربي أريحا، شرقي الضفة الغربية، إذ أفاد المشرف العام لمنظمة البيدر للدفاع عن حقوق البدو حسن ملیحات، في تصريح صحافي، بأن قوات الاحتلال اقتحمت التجمع، وطاردت مركبات المعلمين أثناء قدومهم للانتظام بعملهم في مدرسة عرب الكعابنة الأساسية الواقعة في التجمع. وأوضح أن جيش الاحتلال فتّش المعلمين ودقّق في هوياتهم الشخصية، مشيراً إلى أن هذه الممارسات تأتي في سياق سياسات التهجير القسري. وكانت منظمة البيدر للدفاع عن حقوق البدو، قد قالت في بيان أمس، إن إقدام مجموعة من المستوطنين على وضع وتعليق شعار نجمة داود على مجرى مياه نبع العوجا قرب أريحا جزء من جهود دولة الاحتلال ومستوطنيها لفرض السيطرة على النبع والمناطق المحيطة به. وقال ملیحات، في تصريح صحافي منفصل، إن «نبع العوجا يعتبر أحد أهم مصادر المياه في منطقة الأغوار، وتعتمد عليه العديد من التجمعات البدوية»، مشدداً على أن هذه الخطوة «تعد انتهاكاً صارخاً للحقوق الفلسطينية، وتتماشى مع سياسة الاستيلاء على الأراضي والمياه»، كما أنها «تمثل جزءاً من خطة أكبر لتهجير التجمعات البدوية من أراضيهم». ولفت إلى أن حادثة «تعليق شعار نجمة داود عند نبع العوجا مثال واضح على تصاعد التوترات في منطقة الأغوار، بما يسلط الضوء على الحاجة الملحة لتفعيل الجهود الدولية لحماية حقوق الفلسطينيين ووقف الانتهاكات المستمرة»، في السياق ذكرت مصادر محلية أن مجموعات من المستوطنين اقتحمت بحماية قوات الاحتلال باحات المسجد الأقصى، ونفذت جولات استفزازية وأدت طقوساً تلمودية، مضيفة أن بعض المستوطنين ارتدى ملابس الكهنة اليهود، المخصصة لذبح القرابين، وهو تطور لافت في ظل الأخطار التي تُهدد المسجد ومحاولة تهويده.

في موازاة ذلك اعتقلت القوات الإسرائيلية، منذ مساء أول من أمس الاثنين وحتى صباح أمس، 30 فلسطينياً على الأقل من الضفة الغربية، بينهم أسرى سابقون. وأوضحت هيئة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية ونادي الأسير الفلسطيني في بيان مشترك، أمس، أن عمليات الاعتقال تركزت في محافظة الخليل، حيث طاولت 23 مواطناً، فيما توزعت بقيتها على محافظات نابلس وبيت لحم والقدس المحتلة، إلى جانب تنفيذ الاحتلال عمليات تحقيق ميداني للعشرات من المواطنين في عدة بلدات منذ أول من أمس. وأشارت الهيئة والنادي إلى أن قوات الاحتلال اعتقلت أكثر من 11 ألفاً و200 مواطن من الضفة بما فيها القدس المحتلة، منذ بدء حرب الإبادة المستمرة والعدوان الشامل على أبناء الشعب الفلسطيني. في الأثناء نظم ذوو المعتقلين، وممثلو القوى الوطنية والإسلامية والمؤسسات الرسمية والشعبية، في محافظة طولكرم، أمس، وقفة أمام مكتب الصليب الأحمر في المدينة، دعماً وإسناداً للمعتقلين في سجون الاحتلال، رافعين شعارات بضرورة الضغط لإنقاذ حياتهم والإفراج عنهم.

من جهتها ذكرت وكالة الأنباء الفلسطينية الرسمية (وفا)، أن مواجهات اندلعت بين فلسطينيين والقوات الإسرائيلية في قرية حوسان غربي بيت لحم، تركزت في منطقتي المطبنة والشرفا على المدخل الشرقي للقرية، وسط إطلاق تلك القوات الرصاص الحي

> مواجهات بين فلسطينيين والاحتلال في قرية حوسان، بيت لحم

وقنابل الغاز السام والصوت. كذلك قالت «وفا» إن قوات الاحتلال المتمركزة في البرج العسكري المقام عند بلدة إذنا غربي الخليل، أطلقت الرصاص صوب شاب، واحتجزته، وحققت معه، قبل اعتقاله، من دون معرفة وضعه الصحي. وفي البلدة نفسها، سلّمت قوات الاحتلال، أمس، إخطارات بهدم أربعة بركسات في منطقة وادي ريشة، ضمن سياسة العقاب التي تنتهجها بحق الفلسطينيين. وطاولت الاقتحامات، وفق «وفا»، محافظتي طوباس ونابلس، وبلدة الخضر جنوبي بيت لحم، إلى جانب بلدتي كفر عقب والرام شمال مدينة القدس المحتلة. على صعيد آخر أفرج جهاز المخابرات العامة الفلسطينية، ليل الاثنين ـ الثلاثاء، عن الأسير المحرر عمر عساف، منسق لجنة المتابعة للمؤتمر الشعبي الفلسطيني في 14 مليون، بعد ساعات من اعتقاله خلال احتجاجه مع آخرين على اعتقال شبان من مسيرة خرجت، أول من أمس، في رام الله وسط الضفة الغربية، بمناسبة الذكرى الأولى لعملية 7 أكتوبر، فيما تم اعتقال عدد آخر فجر أمس، خلال خطهم شعارات وتوزيعهم منشورات تدعو إلى الإضراب وإلى التظاهر بهذه الذكرى. وروى عساف، لـ«العربي الجديد»، تحقيقات اعتقاله وما دار داخل مقر جهاز المخابرات في مدينة البيرة الملاصقة لرام الله، حيث توجه مع عدد من أصدقائه وزملائه وذوي المعتقلين إلى المقر للمطالبة بالإفراج عن المعتقلين على خلفية التظاهر بذكرى عملية طوفان الأقصى. وقال عساف إن «المخابرات كانت اعتقلت فجر (أول من) أمس، 3 شبان و4 فتيات، وأفرجت في الليلة ذاتها عن الفتيات وأبقت على الشبان، فيما اعتقلت 4 آخرين من المسيرة التي جابت شوارع رام الله» الاثنين. وأشار عساف إلى حصول اتفاق بمغادرة المعتصمين وعددهم قرابة 12 شخصاً، مقابل وعد بالإفراج عن المعتقلين خلال ساعات، وهو ما لم يتحقق بالكامل، وسط حصول مشادة مع والدة أحد المعتقلين، ليتدخل عساف، ما دفع إلى اعتقاله. وحصلت خلال الاعتقال في المقر نقاشات سياسية مع ضباط في الجهاز حول السابع من أكتوبر، التي يعتبرها عساف قد أعادت القضية الفلسطينية إلى الواجهة.

خلال مواجهات في كفر عقب برام الله أول من أمس (زين جعفر/ فرانس برس)

تقرير

لماذا تراجعت الفعاليات المصرية الداعمة لغزة؟

اقتصرت الفعاليات المصرية الداعمة لغزة على الفترة الأولى من العدوان الإسرائيلي على القطاع، وتلك التي نُظمت تحت عين السلطة

القاهرة ـ **العربي الجديد**

مع بدء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة قبل عام، بدأ الشارع المصري في تنظيم بعض الفعاليات الجماهيرية والسياسية مثل التظاهرات والوقفات التضامنية دعماً لفلسطين، لكنها أخذت تخفت تدريجياً. بعض تلك الفعاليات والتظاهرات والوقفات كان عفوياً، مثل التظاهرات التي حدثت في الجامع الأزهر وبعض الجامعات وأمام نقابة الصحافيين، والبعض الآخر تم بتنظيم من أحزاب موالية وعلى رأسها حزب مستقبل وطن. لكن جميع هذه الفعاليات تراجعت مع اشتداد القبضة الأمنية، ورفض الدولة السماح بأي تظاهرة أو فعالية داعمة لغزة، وهو ما فسره مراقبون بأن السلطة كانت تسمح ببعض الفعاليات في إطار معين ومحسوب لإيصال رسالة معينة للخارج، لكنها لم تكن لتسمح مطلقاً بأن ينفلت الوضع وتفقد السيطرة على تلك التظاهرات التي قد تتطور لتطاول النظام نفسه.

على مستوى الجامعات، نُظمت مسيرات ووقفات تضامنية في مختلف المحافظات، حيث شارك طلاب الجامعات، مثل جامعة الإسكندرية والمنصورة والمنيا، مرددين هتافات مؤيدة لفلسطين ومعارضة للاعتداءات الإسرائيلية. وأحرق بعض الطلاب علم إسرائيل، كما شهدت محافظة الإسكندرية مسيرات طلابية ضخمة اتجهت نحو كورنيش المدينة. كذلك نُظمت مسيرات كبيرة في مختلف المحافظات في يوم الجمعة التالي لبدء الحرب في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023، بما في ذلك القاهرة والمنيا والأقصر ودمياط، حيث رفع المواطنون أعلام فلسطين ورددوا هتافات داعمة لنضال الشعب الفلسطيني ومؤيدة لموقف الدولة المصرية الرافض لتهجير الفلسطينيين. وجاءت تلك التحركات حينها «تلبية لنداء الرئيس عبد الفتاح السيسي برفض تهجير الفلسطينيين، وتأكيد ضرورة وقف العدوان على قطاع غزة»، وهي تظاهرات جرت تحت أعين قوات الأمن التي حرصت على حراستها وتنظيمها وإنهائها بحلول الساعة الخامسة عصراً، وملاحقة من استمر في التظاهر عقب ذلك التوقيت. وخلال العام الماضي أيضاً، شهد الجامع الأزهر العديد من الفعاليات والتظاهرات الداعمة للشعب الفلسطيني في قطاع غزة. أبرز هذه التظاهرات كانت مسيرة حاشدة خرجت من جامعة الأزهر بالقاهرة، جابت شوارع المدينة دعماً لموقف مصر والرئيس المصري تجاه القضية الفلسطينية. ورفع المتظاهرون أعلام فلسطين ومصر ورددوا هتافات مندّدة بالعدوان الإسرائيلي وداعمة لصمود الفلسطينيين في غزة. في المقابل، تحركت بعض تظاهرات الأزهر نحو ميدان التحرير في القاهرة، وسط تشديدات أمنية من قبل الأمن الذي فرقها مستخدماً صافرات الإنذار. لكن المتظاهرين نجحوا في الوصول إلى قلب الميدان وحرق العلم الإسرائيلي وصورة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو. وشارك العديد من الطلاب والمواطنين في هذه التظاهرات التي كان محورها الدعوة إلى وقف العدوان الإسرائيلي، والدعاء لأرواح الشهداء الفلسطينيين. وبعد أيام قليلة من الحرب، وتحديداً في يوم الجمعة 13 أكتوبر 2023، تظاهر مئات المصريين في الجامع الأزهر، وسط القاهرة، بعد صلاة الجمعة للتنديد بالضربات الإسرائيلية على قطاع غزة، لكن سرعان ما توقفت هذه التظاهرات، إذ إنه في يوم الجمعة التالي مباشرة، والذي وافق 27 أكتوبر، منعت قوات الأمن المصليين من التظاهر ضد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في الشوارع الجانبية المؤدية إلى الجامع الأزهر، وألقت القبض على عدد منهم، وكذلك فعلت في مسجد الاستقامة بالجيزة. وشهدت المنطقة المحيطة بالجامع الأزهر وجوداً أمنياً مكثفاً، بينما التزم المصلون بالتظاهر داخل حدود المسجد.

> عمرو هاشم ربيع: صوت الشارع لم يخفت، لكن تم إلغاؤه

تظاهرة في جامع الأزهر دعما لغزة، 20 أكتوبر 2023 (محمد حسام/Getty)

وفي نقابة الصحافيين بوسط القاهرة، دأب عدد من الصحافيين والشخصيات العامة على تنظيم وقفات احتجاجية، وإفطاراً رمضانياً رمزياً بالماء والملح والخبز أمام مبنى النقابة، بوصفه تعبيراً رمزياً عن مشاركتهم معاناة ضحايا حرب الإبادة الجماعية على القطاع. لكن تلك الفعاليات خفتت أيضاً، لا سيما بعد إلقاء القبض على العديد من الطلبة والنشطاء.

في هذا الصدد، قال المستشار بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، عضو مجلس أمناء الحوار الوطني الدكتور عمرو هاشم ربيع، في حديث لـ«العربي الجديد»، إنه «ببساطة شديدة، لو لم يكن هناك تكميم لأفواه، ولو كان هناك اعتراف بحق المواطن في أن يعبر عن رأيه الرافض للحرب والتطبيع ولوجود سفير إسرائيلي في أرض عربية مصرية، لكان الوضع تغير في سياسة الحكومة، وعرفت أن الناس لا يقبلون هذا الوضع وهذه المهانة». وأضاف أن «منع التظاهرات بحجة أنها تنتقد السيسي، مردود عليها، إذ يمكن تحديد شعارات كما هو منصوص عليه في القانون، وكل الشعارات التي ترفع ستكون من نوع لا للتطبيع وطرد السفير». وخلص ربيع إلى أن «صوت الشارع لم يخفت، لكن تم إلغاؤه». من جهته، رأى أستاذ علم الاجتماع السياسي، الدكتور سعيد صادق، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «التظاهرات بصورة عامة ليس مسموحاً بها عملياً في مصر، ولا توجد تنظيمات على الأرض تدعو للتظاهر بسبب العديد من القضايا كارتفاع الأسعار أو التضامن مع سكان جزيرة الوراق (في نهر النيل، حيث يتم دفع السكان لإخلاء منازلهم لصالح مشروع استثماري وسط توترات متواصلة مع قوات الأمن)، وليس فقط من أجل غزة». وأضاف أن «الشعب اعتاد إعلام الكوارث ونزيف الدم في سورية والعراق واليمن والسودان، ولم تعد القضية الفلسطينية وحدها تحتكر اهتمامه»، وأشار صادق إلى أن «كل دولة ومجتمع أصبحت له أولوياته الخاصة التي تطغى على أولويات الآخرين ومنها القضية الفلسطينية، ومع ذلك يتابع المصريون إعلاماً تطورات غزة، ونظموا مقاطعة اقتصادية لشركات تتعاون مع إسرائيل، لكن التظاهرات من أجل غزة وليس الأسعار، صعب».

شرق غرب

كيم يتعهد بأن تصبح بلاده قوة نووية

نقلت وكالة الأنباء المركزية الكورية الشمالية، أمس الثلاثاء، عن الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون (الصورة) قوله إن بلاده ستسرع الخطوات نحو التحول إلى قوة عسكرية عظمى تمتلك أسلحة نووية. وأضاف خلال خطاب في جامعة كيم جونغ أون للدفاع الوطني، أنه «إذا حاول العدو استخدام القوة ضد بلادنا»، فإن الجيش الكوري الشمالي سيستخدم كل أشكال العدوان من دون تردد، وهو ما «لا يمنع استخدام الأسلحة النووية». وتابع: «ستتسارع خطواتنا كي نصبح قوة عسكرية عظمى وقوة نووية».
(رويترز)

المجلس العسكري في ميانمار ممثلاً في «آسيان»

نقلت وكالة «فرانس برس»، عن مصدر دبلوماسي، أمس الثلاثاء، قوله إن المجلس العسكري الحاكم في ميانمار، سيكون لأول مرة منذ ثلاث سنوات، ممثلاً في قمة رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)، التي تنعقد في لاوس غداً الأربعاء، وعلى رأس جدول أعمالها الصراع في ميانمار. من جهة أخرى، قال نائب رئيس مجلس الوزراء الياباني كيتشيرو تاتشيبانا إن رئيس الوزراء الجديد شيغيرو إيشيبا سيزور لاوس من الخميس إلى السبت المقبل، ويعقد قمما ثنائية على هامش القمة.
(فرانس برس)

لي تشيانغ يزور لاوس وفيتنام

ذكرت وزارة الخارجية الصينية، أمس الثلاثاء، أن رئيس مجلس الدولة الصيني (رئيس الوزراء) لي تشيانغ (الصورة) سيزور لاوس لعقد اجتماعات مع مسؤولين في رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)، وكذلك فيتنام. وأوضحت في بيان أن لي سيحضر اجتماعات قمة «آسيان» التي ستنطلق اليوم الأربعاء، في العاصمة فينتيان، و«يقوم بزيارة رسمية إلى لاوس» من اليوم الأربعاء إلى السبت المقبل، فيما سيزور فيتنام بعد ذلك من السبت إلى الاثنين المقبل.
(فرانس برس)

الصومال: مقتل عناصر من «الشباب» في عملية عسكرية

أعلنت السلطات الصومالية، أمس الثلاثاء، مقتل 27 من قيادات حركة الشباب وعناصرها، ليل الاثنين-الثلاثاء، خلال عملية عسكرية في محافظة غلغدود، وسط الصومال. وذكرت وكالة الأنباء الصومالية، أن العملية العسكرية استهدفت تجمعاً لعناصر حركة الشباب في مدينة عيل طير، ما أسفر عن مقتل 27 من قيادات بارزة وعناصر مسلحة من الحركة.
(قنا)

دورية روسية ـ صينية في المحيط الهادئ

أعلن الجيش الروسي، أمس الثلاثاء، أن سفناً تابعة لسلاحي البحرية الروسي والصيني سيّرت دوريات مشتركة في شمال شرق المحيط الهادئ، مضيفاً أن السفن «قامت بمناورات» للتدرّب على التكتيكات المضادة للغواصات. يأتي ذلك بعدما قالت الصين مطلع الشهر الماضي، إن الطرفين سيشاركان في دورية بحرية مشتركة، وإن الصين ستشارك أيضاً في مناورات «أوشن-2024» الروسية الاستراتيجية.
(فرانس برس)

الحدث

تنسيق متواصل بين إدارة بايدن وإسرائيل حول الرد على طهران وأهدافه

أميركا تهوّل بـ«إيران نووية»

ترتفع وتيرة التنسيق بين إدارة جو بايدن وإسرائيل حول الرد الذي تعد له الأخيرة على الهجوم الإيراني الأسبوع الماضي، وسط مساعٍ أميركية لمنع اندلاع حرب في المنطقة، في وقت برز فيه استحضار مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية وليام بيرنز للتحذير من البرنامج النووي الإيراني والحديث عن خطورته

واشنطن ـ **العربي الجديد**
طهران ـ **صابر غل عنبري**

في وقت تبدو فيه الأبادي على الزناد في الشرق الأوسط، في انتظار الرد الإسرائيلي على الهجوم الإيراني الأسبوع الماضي وحدوده وأهدافه، وفي حين تزيد إدارة جو بايدن اتصالاتها مع تل أبيب للتنسيق المسبق قبل أي ضربة إسرائيلية مع محاولتها تحديد المواقع النووية والنفطية الإيرانية من الهجوم، جاء الموقف الأبرز من مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية (سي آي إيه) وليام بيرنز، الذي تحدث عن قدرة طهران على صنع قنبلة نووية «خلال أسبوع»، على الرغم من إشارته إلى أن لا دلائل على نيّة طهران بناءَ سلاح نووي راهناً. كلام بيرنز يستحضر تجربة التحضير للهجوم الأميركي على العراق عام 2003، حينها تصاعد حديث إدارة جورج بوش الابن عن امتلاك نظام صدام حسين أسلحة دمار شامل، ليكون ذلك مبرراً لشن العدوان على العراق واحتلاله.

وفي ظل ترقب تطورات في الشرق الأوسط بعد الهجوم الصاروخي الإيراني الأسبوع الماضي على إسرائيل، وتوعّد الأخيرة بالرد، أختار وليام بيرنز، في كلمة له أمام مؤتمر «سيفر بريف» الأمني في ولاية جورجيا الأميركية يوم الاثنين الماضي، الحديث عن الملف النووي الإيراني، قائلاً إن إيران ومنذ انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي عام 2018، أصبحت «في وضع أقرب بكثير لإنتاج ما يكفي من... المواد المخصبة لسلاح واحد». وأوضح، وفق ما نقلت قناة «إن بي سي»، أنه عندما دخل الاتفاق النووي حيز التنفيذ، كان من الممكن أن يستغرق الأمر من إيران أكثر من عام لتجميع ما يكفي من اليورانيوم عالي التخصيب لصنع قنبلة نووية، لكن «الآن ربما يستغرق الأمر أسبوعاً أو أكثر لإنتاج قنبلة واحدة من المواد التي يمكن استخدامها في صنع الأسلحة». لكن بيرنز استدرك أنه لا يوجد دليل على أن إيران قررت بناء سلاح نووي، وإذا فعلت ذلك، فمن المرجح أن تتمكن الولايات المتحدة وحلفاؤها من اكتشاف مثل هذه الخطوة بعد وقت قصير من اتخاذها. وأضاف بيرنز أن إيران طوّرت برنامجها النووي من خلال تخزين اليورانيوم المخصب إلى مستويات قريبة من مستويات الأسلحة، متابعاً «نتيجة لهذا، يمكن لإيران تأمين ما يكفي من المواد الانشطارية لصنع قنبلة ذرية إذا اختارت ذلك، وسيكون هناك وقت أقل للعالم للرد». لكنه استدرك بالقول «لا نرى اليوم أدلة على أن المرشد الأعلى (علي خامنئي) قد عكس القرار الذي اتخذه في نهاية عام 2003 بتعليق برنامج التسلح». وكان خامنئي قد أصدر فتوى ضد الأسلحة النووية في عام 2003. وأكد بيرنز أن الولايات المتحدة تراقب من كثب النشاط النووي الإيراني بحثاً عن أي إشارة إلى أن النظام الإيراني يسارع نحو صنع قنبلة نووية، مضيفاً «لا نرى اليوم أي دليل على اتخاذ مثل هذا القرار. نحن نراقبه بعناية شديدة... أعتقد أننا على ثقة معقولة من أننا سنتمكن من رؤية ذلك في وقت مبكر نسبياً من خلال العمل مع أصدقائنا وحلفائنا. ولكن الخطر الأعظم يكمن في أن الإطار الزمني قد تم ضغطه بطرق تخلق تحديات جديدة لنا». وعن الوضع في الشرق الأوسط، قال «إننا نواجه الآن خطراً حقيقياً يتمثل في تصعيد إقليمي اخر للصراع»، معتبراً أن «المخاطر قائمة» على الرغم من أن القادة في كل من إيران وإسرائيل لا يبحثون بالضرورة عن صراع شامل.

يأتي حديث بيرنز بعدما كان الرئيس الأميركي جو بايدن قد حضّ قبل أيام إسرائيل على تفادي استهداف المنشآت النفطية الإيرانية، كما شدد على أنه لن يدعم هجوماً إسرائيلياً على المواقع النووية الإيرانية. وتتكثف المشاورات بين واشنطن وتل أبيب، وفي هذا السياق يصل وزير الأمن الإسرائيلي يوآف غالانت إلى واشنطن اليوم الأربعاء في زيارة تستغرق 24 ساعة، ومن المتوقع أن يلتقي وزير الدفاع الأميركي لويد أوستن ومستشار الأمن القومي في البيت الأبيض جيك سوليفان لتنسيق ومناقشة خطط الضربة الإسرائيلية المحتملة على إيران. من جهته، نقل موقع أكسيوس الأميركي أمس الثلاثاء عن مسؤول إسرائيلي كبير لم يسمه، قوله إن «إدارة بايدن تفهم أننا دولة ذات سيادة... سنرد على الهجوم الإيراني. لا شك في ذلك. لكننا لن نفعل ذلك بطريقة تبدأ حرباً شاملة مع إيران».

لكن «أكسيوس» نقل عن أربعة مسؤولين أميركيين قولهم إن إدارة بايدن أصبحت في الأسابيع الأخيرة غير واثقة بشكل متزايد مما تقوله الحكومة الإسرائيلية عن خططها العسكرية والدبلوماسية في الحرب متعددة الجبهات التي تخوضها. وأضافوا أن إدارة بايدن لا تعارض رد إسرائيل على الهجوم الإيراني لكنها تريد أن يكون مدروساً. وقال أحد المسؤولين الأميركيين: «ثقتنا بالإسرائيليين منخفضة للغاية الآن ولسبب وجيه». وبحسب الموقع، قال مسؤولان أميركيان إنه خلال مكالمة هاتفية يوم الجمعة الماضي، أبلغ سوليفان وزير الشؤون الاستراتيجية الإسرائيلي رون ديرمر أن الولايات المتحدة تتوقع «وضوحاً وشفافية» من إسرائيل بشأن خططها للرد على إيران لأنها ستخلف آثاراً على القوات والمصالح الأميركية في المنطقة. وأضاف أحد المسؤولين أن سوليفان كان يشير إلى أنه إذا كانت الولايات المتحدة لا تعرف ما يخطط الإسرائيليون للقيام به، فلن تكون جاهزة تلقائياً للمساعدة في إحباط هجوم صاروخي إيراني آخر ضد إسرائيل. وقال المسؤولون إن ديرمر أكد أن إسرائيل تريد التنسيق مع الولايات المتحدة. وقال مسؤول أميركي آخر إن المناقشات مع الحكومة الإسرائيلية بشأن إيران كانت بناءة.

على الجهة المقابلة، جدد وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي، في مؤتمر في طهران أمس، التأكيد أن إيران سترد على أي هجوم إسرائيلي رداً أقوى، داعياً إسرائيل إلى عدم اختبار إرادة إيران. وأضاف عراقجي أن «أي هجوم على منشآت البنى التحتية للجمهورية الإسلامية الإيرانية سيواجه برد أكثر قوة»، مؤكداً أن «المقاومة لم تكن ولن تكون رهينة أشخاص وقائمة عليهم»، ومشدداً على أن طهران تقف إلى جانب المقاومة بـ«كل قوتها»، ومشيراً إلى أن القوات المسلحة الإيرانية ترصد أي حركة بدقة، وفق التلفزيون الإيراني. وشدد عراقجي على أن إيران لا تريد الحرب لكنها لا تخشاها أيضاً و«نحن جاهزون لأي احتمال وجميع الأهداف تم تحديدها»، مضيفاً أن «الصهاينة يعلمون أن صواريخنا تصل إلى أهدافها». وبدأ عراقجي أمس جولة إلى السعودية ودول أخرى بعد مشاوراته في نيويورك والدوحة وزيارته إلى بيروت ودمشق، مشيراً إلى أن بلاده قدمت اقتراحاً لعقد قمة دول التعاون الإسلامي.

> مسؤول إسرائيلي: سنرد على هجوم إيران من دون بدء حرب شاملة
>
> عباس عراقجي: إيران لا تريد الحرب لكنها لا تخشاها أيضاً

بيرنز أمام لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ، مارس 2024 (شيب سمعود فيلا/Getty)

بينت ولبيد يحرّضان

دعا رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق نفتالي بينت في منشور على «إكس»، «لمهاجمة البرنامج النووي الإيراني ومراكز النظام الآن، وعدم تفويت الفرصة»، معتبراً أن النظام الإيراني «مكشوف وضعيف، وهي فرصة لمرة واحدة تتمتع فيها إسرائيل بالشرعية والقدرة على إلحاق ضرر شديد بالنظام الإيراني وبرنامجه النووي». أما زعيم المعارضة يئير لبيد فقال لهيئة البث الإسرائيلية: «لو كنت رئيسا للوزراء، لهاجمت منشآت النفط الإيرانية».

تقرير

خلال جنازة لعناصر من «الحشد الشعبي»، بغداد، 4 ديسمبر 2023 (مرتضى السوداني/الأناضول)

فصائل عراقية: قصفنا 5 أهداف بالأراضي المحتلة

بغداد ـ **محمد الباسم**

أعلنت ما تُسمى المقاومة الإسلامية في العراق، أمس الثلاثاء، قصف خمسة أهداف في الأراضي الفلسطينية المحتلة بالطائرات المسيّرة وبصواريخ «الأرقب» التي قالت إنها صواريخ كروز مطوّرة، مشدّدة على «استمرار العمليات في دك معاقل الأعداء بوتيرة متصاعدة». وذكرت في بيان على منصة تليغرام، أنه «نصرةً لأهلنا في فلسطين ولبنان، وردًا على المجازر التي يرتكبها الكيان الغاصب بحقّ المدنيين من أطفال ونساء وشيوخ، هاجم مجاهدو المقاومة الإسلامية في العراق، فجر اليوم (الثلاثاء)، خمسة أهداف بخمس عمليات منفصلة وسط وشمال أراضينا المحتلة، بواسطة صواريخ الأرقب (كروز مطوّر)، والطائرات المسيّرة». من جهته قال كاظم الفرطوسي المتحدث باسم فصيل «كتائب سيد الشهداء»، أحد فصائل «المقاومة الإسلامية في العراق»، إن «الفصائل لن تتراجع في مواجهة الكيان الإسرائيلي الذي يواصل قتل المدنيين في فلسطين المحتلة ولبنان، مضيفاً في حديث مع «العربي الجديد»، أن «المقاومة العراقية ليست مدفوعة من جهة خارجية، كما يريد الإعلام الأميركي أن يقول، بل هي مضمون شعبي من قلب المجتمع العراقي وتمارس دورها الحقيقي في الدفاع عن المظلومين». وأوضح أن «العمليات لن تتوقف طالما أن آلة الحرب الصهيونية مستمرة بقتل المدنيين».

وتواصل «المقاومة الإسلامية» في العراق، التي تتألف من ستة فصائل مسلحة رئيسة، عملياتها التي تسميها «الدعم البعيد»، من خلال صواريخ «الأرقب» والمسيّرات، فيما اعترف جيش الاحتلال، الجمعة الماضي، بمصرع جنديين وجرح 24 آخرين بطائرة مسيّرة مفخخة استهدفت موقعاً له في الجولان السوري المحتل. وعلمت «العربي الجديد»، من مسؤول عراقي بارز في العاصمة بغداد، أن الحكومة العراقية رفضت خلال الأيام الماضية ضغوطاً أميركية مختلفة وعلى مستويات دبلوماسية وأمنية، لدفعها إلى منع هجمات الفصائل المسلحة التي تنطلق من أراضي أقصى غرب الأنبار العراقية الحدودية مع سورية والأردن، باتجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة. لكن توقعات بعض المسؤولين تؤشر إلى احتمال أن يتعرض العراق لضربات من إسرائيل ضد مقرات الحشد الشعبي والفصائل الإسلامية وقاداتها. في المقابل، توعّد مستشار الأمن القومي في العراق قاسم الأعرجي، أول من أمس الاثنين، بالردّ بقوة على أي اعتداء عسكري يطاول بلاده، مشدّداً على أن «الحكومة العراقية هي من تمتلك حصراً صلاحية إصدار قرار الحرب والسلم، ولا نية لدى العراق للدخول في حرب قد لا تُحمد عقباها، واتساع رقعة الحرب ليس من مصلحة أحد». وأضاف في لقاء متلفز على القناة الرابعة الفضائية العراقية أنه «من حق العراق الدفاع عن نفسه والردّ بقوة إذا تعرض لاعتداء وانتهاك لسيادته، وهذا القرار حصراً بيد القائد العام للقوات المسلحة (رئيس الحكومة محمد شياع السوداني)». وتجري السلطات العراقية مراجعة شاملة للقدرات العسكرية، بما فيها نشر وحدات للدفاع الجوي غربي الأنبار على الحدود مع سورية والأردن، تحسباً لأي عدوان إسرائيلي، بينما أجرت فصائل مسلّحة عملية تغيير واسعة في خريطة انتشار مقارها ومخازن سلاحها داخل العراق.

غراهام يحثّ على التطبيع بين إسرائيل والسعودية

حثّ السيناتور الجمهوري الأميركي البارز، ليندسي غراهام، السعودية وإسرائيل، أمس الثلاثاء، على إقامة علاقات دبلوماسية بحلول نهاية العام، محذراً من أن الإدارة الأميركية المقبلة لن تتمكن على الأرجح من الحصول على أصوات كافية لدعم اتفاق تطبيع في مجلس الشيوخ. وقال غراهام، الذي يُنظر له باعتباره من المقربين من الرئيس السابق دونالد ترامب وهو مرشح الحزب الجمهوري للرئاسة الأميركية، للصحافيين في القدس المحتلة: «يمكننا الحصول على اتفاق من خلال مجلس الشيوخ بين الولايات المتحدة والسعودية، اتفاق دفاعي مثل ذلك الذي لديكم في اليابان وأستراليا، إذا فعلتم ذلك في عهد الرئيس بايدن». وفي إشارة إلى أغلبية الثلثين اللازمة في مجلس الشيوخ الأميركي للموافقة على اتفاق دفاعي، قال إن «الرئيس المقبل سيواجه صعوبة بالغة في الحصول على 67 صوتاً». ولفت غراهام، الذي اجتمع مع رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، أول من أمس الاثنين، إلى إنه سيسافر إلى السعودية للقاء ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، وإلى الإمارات لإجراء محادثات مع الرئيس محمد بن زايد آل نهيان.
(رويترز)

فرنسا تأمر نجل بن لادن بمغادرة أراضيها

أمرت السلطات الفرنسية عمر بن لادن (الصورة)، نجل مؤسس تنظيم القاعدة أسامة بن لادن، بمغادرة البلاد بسبب منشوراته على مواقع التواصل الاجتماعي، وفق ما أعلن وزير الداخلية الفرنسي الجديد برونو روتايّو أمس الثلاثاء. وقال روتايّو، على منصة إكس، إن عمر بن لادن كان يعيش في مقاطعة أورن في نورماندي وهو زوج لمواطنة بريطانية. وأضاف أن قرار طلب مغادرته ومنعه من العودة اتُّخذ بسبب «نشره تعليقات على شبكات التواصل الاجتماعي عام 2023 تمجّد الإرهاب».
(فرانس برس)

قضية

سعيّد رئيساً لولاية ثانية بأصوات أقلية تونسية

لم تخرج نتيجة الانتخابات الرئاسية التونسية التي جرت الأحد الماضي عن المتوقع بفوز قيس سعيّد بعد ترتيب الأرضية لذلك، غير أن اللافت كانت المقاطعة الكبيرة، حيث بلغت نسبة المشاركة نحو 29% فقط، ليؤكد ذلك رفض جزء كبير من التونسيين للمنظومة الحاكمة

تونس ـ **وليد التليلي، بسمة بركات**

نجح قيس سعيّد بتجديد ولايته رئيساً لتونس في نتيجة متوقعة بعد مسار انتخابي تخللته العديد من الانتهاكات، وبعد ترتيب الأرضية ليخوض سعيّد هذا الاستحقاق بلا منافسة جادة، مع إقصاء الأحزاب وسجن الكثير من المعارضين ورفض ترشح أبرز المنافسين، لتأتي النتيجة بحصول سعيّد على أكثر من 90% من الأصوات، وهي نتيجة معهودة في أكثر أنظمة الحكم تسلطاً. لكن اللافت في الانتخابات التي جرت الأحد الماضي، كانت المقاطعة الكبيرة، فلم تصل نسبة المشاركة إلى 29% ممن يحق لهم التصويت، مع عزوف كبير للشباب خصوصاً، ليؤكد ذلك أن جزءاً كبيراً من التونسيين يرفضون المنظومة الحاكمة، وأن الفائز الحقيقي في هذه الانتخابات كان الداعون للمقاطعة.

وأعلنت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات التونسية، مساء الاثنين، فوز سعيّد بولاية ثانية، من الدور الأول من الانتخابات بحصوله على نسبة 90,69% من أصوات الناخبين، يليه المرشح المسجون العياشي زمال بـ7,35% من الأصوات، ثم الأمين العام لحركة الشعب زهير المغزاوي بـ1,97%. وقال رئيس الهيئة فاروق بوعسكر، في مؤتمر صحافي، إن سعيّد حصل على 2438954 صوتاً، من بين 2808548 ناخباً توجهوا إلى مراكز الاقتراع. وأشار إلى أن نسبة المشاركة العامة بلغت 28,8% من عموم الناخبين المسجلين الذين يبلغون 9753217 ناخباً. وتُعتبر نسبة المشاركة ضعيفة مقارنة برئاسيات 2014 و2019، ففي انتخابات 2014 كانت نسبة المشاركة في الدور الأول 63%، وفي 2019 انخفضت النسبة إلى 49%. ولم تُصدر الأحزاب التونسية أي موقف حتى ظهر أمس الثلاثاء، باستثناء الحملة الانتخابية للمرشح العياشي زمال، التي عبّرت عن عزوف أكثر من 70% من الناخبين التونسيين، خصوصاً الشباب منهم، عن المشاركة في العملية الانتخابية»، داعية الجميع «سلطةً ومعارضة ومجتمعاً مدنياً، إلى الانتباه إلى هذا الموضوع وإيلائه الأهمية القصوى ومعالجته بما يسمح ببناء حياة سياسية مستقرة». ودعت الحملة في بيان لها، مساء الاثنين، رئيس الجمهورية المنتخب والمعارضة إلى «تغليب المصلحة الوطنية العليا والدخول في تهدئة سياسية شاملة، تُغلّب فيها المصالح العليا للبلاد وتبدأ بإطلاق سراح جميع المساجين على خلفية أنشطتهم السياسية أو الإعلامية أو الاقتصادية أو الفنية من أجل توفير شروط مناخ سياسي واقتصادي واجتماعي يشجع على مواجهة التحديات». من جهته، أكد القيادي في حزب العمال جيلاني الهمامي، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «نسبة التصويت المعلنة ضعيفة وغير مقبولة، لأن ثلثي الشعب التونسي لم يقترعوا»، مضيفاً أن «موقف المقاطعة كان له دور بارز لدى عموم التونسيين وتأثير على الانتخابات في إقناع الناخبين بالتصويت وبأنه بديل عن كل الأنظمة والأفضل، واتضح أن النتيجة عكسية لأن العزوف واضح». وأشار الهمامي إلى أن «هذه الانتخابات يراها الناس بدون جدوى وأن 94% من الشباب قاطعوا الانتخابات، وبالتالي كان هناك عزوف كبير»، معتبراً أن «العزوف لم يكن مجرد مقاطعة ناجمة عن لامبالاة، بل هو موقف واعٍ ومدروس»، وهم «غير نادمين على قرار المقاطعة، والأيام أثبتت صحة دعوتهم، خصوصاً بعد نتائج الانتخابات، إذ اتضح أن الدعوة إلى التصويت الإيجابي لفائدة مرشح مجرد أوهام، وهناك من اقتنع وراجع موقفه وهناك من لم يقتنع وصوّت، وجاءت النتائج لتقنعه أن لا جدوى من ذلك». وعن تداعيات هذه النتائج على المشهد في تونس، أكد الهمامي أنهم «لن يقبلوا سياسة الأمر الواقع، وهناك مرحلة جديدة من المقاومة للنظام الاستبدادي».

من جهته، أكد عضو الشبكة التونسية للحقوق والحريات، منسق «ائتلاف صمود» حسام الحامي، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن «النتائج المعلنة للانتخابات عرفت انخفاضاً في عدد الناخبين، حيث تقلص العدد إلى 2808548 ناخباً، ما يعني أن هناك مئات الآلاف الذين لم يصوّتوا»، موضحاً أن «هناك حملة مقاطعة كبيرة حصلت، ما أدى إلى أن كل معارضي السلطة لم ينتخبوا، وهناك تقريباً جزء هام من الشارع التونسي رافض للمنظومة». وأضاف أن «هذه الانتخابات محطة، وسيتواصل النضال المدني السلمي من أجل دولة القانون ودولة تحترم مواطنيها يكون فيها الفصل بين السلطات والمحكمة الدستورية». وعن عزوف الشباب خصوصاً، قال الحامي إن «الشباب عادة يتحمس لمن يقدّم له الجديد، ونجح سعيّد في 2019 في تقديم طرح جديد وصورة خارجة عن المألوف، ولكن للأسف هذا لم يستمر لأن أكثر فئة صوّتت لسعيّد الآن هي الشيوخ والكهول».

أما أستاذ القانون الدستوري والعلوم السياسية شاكر الحوكي، فقال في تصريح لـ«العربي الجديد»، إنه «لا يخفى على أحد أن المسار تخللته انتهاكات عديدة، سواء للقانون أو لأحكام القضاء، وأن الأرضية كلها وقع ترتيبها ليخوض سعيّد الانتخابات دون منافسة جدية ويفوز فيها بنسبة كبيرة. فأقصيت الأحزاب وتم رفض ترشح أهم المنافسين وزُجّ الإعلام بالكامل وسُجن زمال وتمت هرسلة المغزاوي، حتى ظهرت الحملة الانتخابية وكأن سعيّد وحده الموجود في السباق الانتخابي». ولفت إلى أن «شرائح اجتماعية واسعة قررت المشاركة على أمل تغيير الواقع السياسي الحالي بالطرق السلمية المتاحة بعدما جربت تجربة المقاطعة في السابق ولم تؤدِ إلى أي نتيجة». أما بالنسبة للشباب، فقال الحوكي إنه «حصل تضخيم في دوره منذ الثورة، والحقيقة أنه مشغول بحياته الخاصة ومشدود إلى عالم الموضة والترف وعالم الديجيتال ولا يهتم بالسياسة إلا عرضاً».

من جهته، أشار رئيس الجمعية التونسية من أجل نزاهة وديمقراطية الانتخابات (عتيد)، بسام معطر، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إلى أن «نسبة إقبال الشباب من 18 إلى 35 سنة ضعيفة جداً ومؤسفة وهي بنحو 6% فقط». ولفت معطر إلى أن «تأثير المقاطعة قد لا يكون مباشراً أو هو المحدد، فهناك نقص بـ700 ألف صوت، وهذا النقص ليس ناجماً عن دعوات المقاطعة ولكن ربما يعود ذلك إلى عدد المرشحين الذي تراجع كثيراً، حيث كانت هناك مشاركة واسعة للعديد من العائلات السياسية في السابق (26 مرشحاً في انتخابات 2019)، وكانت الحملات أكبر وأكثر تنافساً». وأضاف أن «هناك عوامل عدة جعلت الحملات الانتخابية باهتة، فاغلب الناس لا يعرفون المرشحين (المنافسين لسعيّد)، وأحدهما سجين، وبالتالي المرشح المعروف لدى عامة الناس هو الرئيس قيس سعيّد».

وفي السياق، شرح المدير التنفيذي لمرصد «شاهد» لمراقبة الانتخابات ناصر الهرابي قائلاً إن «الجسم الانتخابي يضم نحو 9753217 ناخباً لم يحضر منهم سوى 2808548 ناخباً أغلبهم شيوخ ونساء، وهذا لا يعكس الصورة الحقيقية للانتخابات التي يجب أن تكون فيها المشاركة أهم». وتابع أن «القانون الانتخابي فقّد روحه وشهد عدة تنقيحات، آخرها سحب اختصاص المحكمة الإدارية، وبالتالي فقد أصبحت هناك عدة ثغرات»، مضيفاً «لا بد من قانون انتخابي جديد يراعي خصوصية البيئة التونسية وكذلك مراجعة النظام الانتخابي، وعلى الهيئة الانفتاح أكثر على المجتمع المدني الذي يلعب دوراً مهماً في المتابعة وتهيئة السياقات والبيئة الملائمة لأي محطة انتخابية».

> جيلاني الهمامي: سعيّد فشل في إقناع الناخبين بالتصويت
>
> حسام الحامي: أكثر فئة صوّتت لسعيّد هي الشيوخ والكهول

مناصرون لسعيّد يحتفلون بفوزه، 6 أكتوبر الحالي (Getty)

الأمم المتحدة تدرس تعليق عمليات الإغاثة في أمهرة

أظهرت مسودة اقتراح اطّلعت عليها وكالة رويترز واكدها دبلوماسيان أن الأمم المتحدة تدرس تعليق عمليات الإغاثة، بما في ذلك تسليم المساعدات الغذائية، في إقليم أمهرة بإثيوبيا، في أعقاب هجمات قاتلة على عاملين في المجال الإنساني. ووفقاً للوثيقة المؤرخة في أغسطس/ آب الماضي، قُتل خمسة من عمال الإغاثة في الأشهر الستة الأولى من عام 2024، وتعرّض 10 لاعتداءات جسدية أو أصيبوا بجروح، واختطفت مجموعات إجرامية مجهولة 11 آخرين. وجاء في الوثيقة، المكونة من ثلاث صفحات، وتحمل تصنيف «شأن داخلي»، أن الأمم المتحدة «تفكر بجدية في تنفيذ وقف مؤقت لعمليات الإغاثة في المنطقة». وذكرت ثلاثة مصادر مطلعة على المناقشات بشأن الاقتراح أن عدة منظمات غير حكومية وجهات مانحة عارضت بالفعل هذه الخطوة. وقالت دولتان مانحتان ومنظمة غير حكومية من المعارضين لتعليق العمليات لوكالة رويترز، شريطة عدم الكشف عن هويتها، إن وقف عمليات الإغاثة سيكون له تأثير وخيم على أكثر من 2,3 مليون شخص في أمهرة، يعتمدون على المساعدات الغذائية للبقاء على قيد الحياة.
(رويترز)

بعد مرور خمس سنوات على عملية «نبع السلام» التي قام بها الجيش التركي في شمال شرق سورية، لا تزال أنقرة تضع في رأس أولوياتها القضاء على «قسد»، في ظل مخاوفها القائمة من وجود القوات الكردية في شرق الفرات، فيما لا تزال الحماية الأميركية متوفرة للأخيرة

مخاوف أنقرة وخصومها لا تتبدد

5 سنوات على «نبع السلام» في شمال سورية

غازي عنتاب ـ **محمد أمين**

قوات من المعارضة الموالية لأنقرة في تل أبيض، 18 أكتوبر 2019 (بكر القاسم/فرانس برس)

لم تبدد عملية «نبع السلام» التي قام بها الجيش التركي قبل خمس سنوات في شمال شرق سورية، مخاوف أنقرة من فرض إقليم ذي صبغة كردية على حدودها الجنوبية، إذ لم يسمح الجانبان الروسي والأميركي للأتراك التوغل في العمق السوري أكثر من 30 كيلومتراً وعلى طول 100 كيلومتر. وفي التاسع من أكتوبر/تشرين الأول 2019، بدأ الجيش التركي عملية عسكرية واسعة النطاق أطلق عليها اسم «نبع السلام» ضد «قوات سوريا الديمقراطية» (قسد) في شمال شرق سورية أو ما بات يُعرف اصطلاحاً بشرق الفرات، بمشاركة فصائل سورية معارضة موالية لأنقرة.

لم تطل العملية العسكرية طويلاً حيث تدخّل الجانبان الأميركي والروسي لوضع حد للتوغّل التركي في عمق الأرض السورية والذي كان من شأنه توسيع النطاق الجغرافي للنفوذ التركي على امتداد الشمال السوري، وهو ما لم تقبل به موسكو وواشنطن. وسيطر الجيش التركي نتيجة هذه العملية على شريط حدودي يمتد بطول أكثر من 100 كيلومتر، ويضم مدينتي تل أبيض في ريف الرقة الشمالي، ورأس العين في ريف الحسكة الشمالي الغربي، والقسم الأكبر من ريفهما في شرق الفرات. واستطاعت فصائل المعارضة السورية المدعومة من الجيش التركي التوغّل جنوباً، حتى وصلت إلى الطريق الدولي «ام 4» الذي يبعد نحو 30 كيلومتراً عن الحدود السورية التركية، ويربط محافظة حلب بمحافظة الحسكة ويعد من الشرايين الحيوية في المنطقة.

تدخل روسيا لوقف الهجوم

ودفعت العملية التركية في ظل تراخٍ أميركي، «قسد» التي تشكّل الوحداتُ الكردية ثقلها الرئيسي، للتوجه إلى الجانب الروسي للتدخل لوضع حد للعملية التركية والتي شكلت تهديداً وجودياً مباشراً لهذه القوات في شمال شرق سورية. وفي 22 أكتوبر 2019، اتفق الجانبان التركي والروسي في قمة رئاسية في مدينة سوتشي الروسية، على انسحاب «قسد» إلى عمق 33 كيلومتراً داخل الأراضي السورية، بعيداً عن الحدود التركية، مع تسيير دوريات عسكرية تركية ـ روسية مشتركة بعمق 5 كيلومترات على طول الحدود، باستثناء المنطقة التي سيطر عليها الأتراك ما بين مدينتي تل أبيض ورأس العين. في المقابل، حصل الروس على امتيازات في شرق الفرات من قبيل إقامة قواعد عسكرية في مناطق سيطرة «قسد» خصوصاً في القامشلي، ما جعلهم لاعباً مهماً في المنطقة الأكثر أهمية وغنى بالثروات، والتي تعد اليوم محط تنافس كبير بينهم وبين الأميركيين والأتراك.

وجاءت «نبع السلام» بعد أقل من مرور عامين على عملية «غصن الزيتون» في منطقة عفرين غربي نهر الفرات، والتي انتهت بخروج الوحدات الكردية من هذه المنطقة التي يشكل الأكراد غالبية سكانها. وعلى الرغم من ذلك، يبدو أن مخاوف أنقرة من خطر «قسد» لم تتبدد، إذ ما تزال تلوّح بعملية ثالثة ترفضها حتى اللحظة موسكو وواشنطن ما يدفع الجيش التركي إلى شن حرب مسيّرات ضد مرافق حيوية ومنشآت نفطية في محافظة الحسكة أقصى الشمال الشرقي من سورية، واستهداف قياديين في «قسد» التي تُعد بنظر الأتراك جناحاً سورياً لحزب العمال الكردستاني.

ولوّح الأتراك كثيراً بعمليات مماثلة ضد «قسد» التي يثير تقارب أنقرة مع دمشق خلال العام الحالي مخاوفها من عملية جديدة ضدها، قد لا تتوقف هذه المرة عند حدود جغرافية محددة.

منظمات حقوقية كردية تتحدث عن تهجير قسري وتتريك علني

وتضع أنقرة في رأس أولوياتها القضاء تماماً على «قسد» من خلال التنسيق العسكري مع النظام السوري، إلا أن الخطط تبدو غير ذات أهمية في ظل حماية الولايات المتحدة لـ«قسد» باعتبارها الذراع البري لمواجهة تنظيم داعش في شرق وشمال شرق سورية.

وقال المحلل السياسي التركي هشام جوناي، في حديث مع «العربي الجديد»، إنه «ما دامت القوات الكردية موجودة في شرق الفرات فالمخاوف التركية مستمرة ولم تتبدد بعد». وتابع: «نعم، دخلت القوات التركية إلى عمق الأراضي السورية لحماية أمنها القومي، إلا أن الولايات المتحدة مستمرة في دعم «قسد» لإنشاء كيان كردي في المنطقة، نرى أنه يتطور لدرجة أنه أصبح يشبه الحكم الذاتي». ورأى جوناي أن «تركيا حمت حدودها من خلال عملية نبع السلام»، مضيفاً: «لكن الخطر الذي يهدد أمنها الآن وفي المستقبل ما يزال موجوداً، وهو وحدات الحماية الكردية».

مشاكل قائمة

وبعد مرور خمس سنوات على عملية «نبع السلام»، ما تزال المنطقة التي باتت اليوم تحت سيطرة فصائل المعارضة السورية، تعاني من ذات المشاكل التي تعاني منها كل المناطق التي تخضع لهذه الفصائل، خصوصاً لجهة الفوضى الأمنية وعدم وجود جهات فاعلة تطبّق القوانين بحق المتجاوزين على حقوق السكان. وفي هذا الصدد، أوضح الصحافي نوار الرهاوي، في حديث مع «العربي الجديد»، أن الخدمات في المنطقة «تحسنّت بشكل ملحوظ، حيث أصبحت المياه والكهرباء متوفرة لمعظم القرى وهو ما لم يكن متاحاً حتى قبل الثورة أو خلال فترة سيطرة قسد». لكنه أشار إلى أن «قطاع التعليم يعاني من نقص في الكوادر التعليمية المؤهلة، كما يواجه الطلاب الذين يكملون التعليم الأساسي والثانوي صعوبة في استكمال تعليمهم الجامعي»، مؤكداً أن «قطاع الصحة يعاني من نقص حاد في الأطباء المتخصصين والكوادر الطبية، لعدم وجود رواتب كافية توفر لهم مستوى معيشيا جيدا». وحول الوضع الأمني، أكد الرهاوي، الموجود في المنطقة، أنه «شهد تحسناً ملحوظاً بعد ثلاث سنوات من السيطرة على المنطقة، وتم ضبط الحدود بشكل أفضل كما توقفت الانتهاكات التي كان يتعرض لها السكان من اعتقالات تعسفية وسرقة وابتزاز». وتابع: «أصبحت المسؤولية الآن تقع على عاتق الشرطة المدنية والعسكرية والقضاء، ما ساهم في تحسين الأمن ومحاسبة جزء كبير من المخالفين سواء كانوا عسكريين أو مدنيين». وبيّن أن «خروج قسد من المنطقة أوقف عمليات التجنيد الإجباري للأطفال والكبار تحت تهديد السلاح»، مضيفاً: «لا تزال المنطقة تعاني من وضع اقتصادي صعب، فهي تعتمد بشكل كبير على الزراعة، إلا أن الفلاحين يواجهون صعوبات في التسويق وتوفير البذور باهظة الثمن، مع غياب الدعم من المنظمات أو الحكومة المؤقتة والمجالس المحلية، إضافة إلى ذلك فإن قلة وجود مصانع ومعامل إنتاجية تقلل فرص العمل المتاحة، مما يدفع الكثيرين للاعتماد على التحويلات المالية من أقاربهم في أوروبا أو تركيا لتلبية احتياجاتهم اليومية».

في المقابل، تتحدث منظمات حقوقية كردية عن تجاوزات كبيرة من قبل الفصائل بحق المكوّن الكردي في المنطقة. وقالت 126 منظمة كردية في بيان صدر أمس الثلاثاء إنها أحصت خلال خمس سنوات من الوجود التركي في منطقتي تل أبيض ورأس العين عشرات حالات الاعتقال بحق مدنيين من بينهم نساء، فضلاً عن اختفاء واحتجاز المئات، مشيرة إلى أن نحو 150 ألف شخص من سكان المنطقة مهجرون اليوم في عدة مناطق شمال شرقي سورية. وأكدت أن أغلب سكان رأس العين من الأكراد مهجرون عنها، زاعمة أن الفصائل استولت على منازل المهجرين قسراً وأسكنت فيها عائلات سورية أخرى نازحة من عدة مناطق. وقالت هذه المنظمات في بيانها أمس إن المنطقة «فقدت الأمن والاستقرار ولا تزال تعيش تحت وطأة الانتهاكات وانعدام سيادة القانون»، على الرغم من مرور خمس سنوات على العملية التركية. واتهمت أنقرة بالسعي إلى «تغيير البنية الديمغرافية والثقافية للمناطق التي تسيطر عليها في شرق الفرات من خلال التهجير القسري، وممارسة التتريك العلني»، مشيرة إلى أن أنقرة «غضت الطرف عن انتهاكات فصائل الجيش الوطني ما أدى إلى تفشي الجرائم».

اغتيالات تركية شبه يومية

تحول استهداف تركيا لقيادات ومسؤولين في حزب العمال الكردستاني إلى مشهد شبه يومي في سورية، مع تركيز أنقرة على الضربات الجوية لتحييد هؤلاء

غازي عنتاب ـ **محمد كركص**

تواصل تركيا استهدافها اليومي لقيادات ومسؤولين في حزب العمال الكردستاني الذي تعتبره إرهابياً، وآخر الاستهدافات إعلان الاستخبارات التركية أمس الثلاثاء عن تحييد (قتل أو أسر أو إصابة) القيادية في حزب العمال هزال بلغا، في سورية، متهمة إياها بأنها كانت «تُحضّر لعملية إرهابية داخل الأراضي التركية»، وفق أنقرة. وأفادت وكالة الأناضول التركية، بأن بلغا، هي قيادية في حزب العمال الكردستاني ووحدات حماية الشعب، «تم تحييدها بعملية شمال شرقي سورية، إثر معلومات عن تحضيرها لهجوم انتحاري في تركيا». وقالت إن «بلغا متورطة في تجنيد السوريين ضمن التنظيم الذي انضمت إلى صفوفه عام 2004».

وكانت «قوات سوريا الديمقراطية» (قسد) قد أعلنت يوم الأحد الماضي عن مقتل القيادية في صفوفها جيندا جودي ومرافقها صالح خليل، جراء استهداف سيارتها من قبل طائرة مُسيّرة تركية على طريق عامودا - القامشلي بريف الحسكة. من جهتها، أعلنت وزارة الدفاع التركية في بيان لها أمس الأول الاثنين، عن «تحييد 4 إرهابيين من تنظيم الوحدات الكردية بمنطقة عملية درع الفرات شمالي سورية»، مؤكدةً «مواصلة القوات المسلحة التركية بكل حزم عملياتها ضد الإرهاب». يأتي ذلك مع مواصلة قوات النظام السوري تعزيز وجودها العسكري في خطوط التماس مع «قسد» وقوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة بريف محافظة دير الزور الشرقي، شرقي البلاد. وقال الناشط وسام العكيدي، المنحدر من ريف محافظة دير الزور، لـ«العربي الجديد»، إن قوات الفرقة 17، إحدى تشكيلات قوات النظام، دفعت أمس بتعزيزات عسكرية من مواقعها في مدينة دير الزور إلى بلدة محكان الواقعة على خطوط التماس مع قسد بريف دير الزور الشرقي. وأوضح أن التعزيزات بلغت قرابة الـ100 عنصر، وذلك بهدف تدعيم نقاطها في البادية السورية، إذ إن النقاط المنتشرة على خطوط التماس شهدت انخفاضاً في عدد العناصر، بعد انسحاب جزء منها إلى مواقع المليشيات الإيرانية وسط وجنوبي سورية. من جهته، قال الناشط الإعلامي جميل الحسن، العامل في شبكة «العكيدات نيوز» (المهتمة بأخبار محافظة دير الزور وريفها)، لـ«العربي الجديد»، إن «جيش العشائر» المدعوم من إيران، والذي يقوده إبراهيم جدعان الهفل، شيخ قبيلة العكيدات، بدأ تدريبات عسكرية مكثفة ضمن مناطق انتشاره بريف دير الزور الشرقي، وذلك استعداداً في الفترات المقبلة لشن هجمات جديدة ضد «قسد» في مناطق انتشارها ببادية الجزيرة في الطرف الشرقي والغربي من محافظة دير الزور. ولفت إلى أن أي تحرك لـ«جيش العشائر» ضد مواقع «قسد» مرتبط بموقف النظام السوري من «الإدارة الذاتية»، موضحاً أن أي حصار تفرضه «قسد» على المربعات الأمنية في القامشلي سيكون الرد عليه من قبل «جيش العشائر».

جنديان تركيان في الحسكة، ديسمبر 2020 (دليل سليمان/فرانس برس)